2017

الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية في الليبراليات المعاصرة

علي عبد المطلب محمد نصر

باحث دكتوراه في العلوم السياسية

كلية التجارة – جامعة الإسكندرية

ملخص

استهدفت هذه الدراسة تحليل أبرز آليات وإجراءات الديمقراطية الداخلية في الأحزاب السياسية في الليبراليات المعاصرة، وذلك من حيث طريقة اختيار مرشحي الحزب في الانتخابات العامة، وآلية اختيار قيادات الحزب، وكيفية تحديد مواقف وسياسات الحزب في مختلف القضايا، وأثر الديمقراطية الداخلية على قوة وتماسك الأحزاب وأدائها لوظائفها. وقد خلصت الدراسة أن الأحزاب السياسية في الديمقراطيات المعاصرة أصبحت تتجه نحو زيادة وتفعيل مظاهر وإجراءات الديمقراطية الداخلية، حيث أصبحت أساليب اختيار المرشحين وقادة الحزب وآليات اتخاذ القرارات وصنع السياسات أكثر شمولًا، ومن الأسباب التي جعلت الأحزاب الديمقراطية تسلك هذا الاتجاه هو الإيمان بأن الديمقراطية الداخلية تزيد من شرعية الأحزاب السياسية، كما تساعد على زيادة عدد الأعضاء، وزيادة فرص الحزب في المنافسة الانتخابية.

Abstract

This study aimed to analyze the main mechanisms and procedures of internal democracy in political parties in contemporary democracies, in terms of the way in which the party candidates are selected in the general elections, the mechanism of selecting party leaders, how to determine the party's policies in various issues, and the impact of internal democracy on the strength and cohesion of the parties and their performance. The study concluded that the political parties in contemporary democracies are becoming more oriented towards increasing the procedures of internal democracy, also the methods of selecting candidates, party leaders, decision-making mechanisms are becoming more comprehensive. One of the reasons that democratic parties follow this trend is the belief that internal democracy increases the legitimacy of political parties also helps to increase the number of members and increase the Party's chances in electoral competition.

مقدمة

تقوم الأحزاب السياسية بالعديد من الوظائف الهامة في المجتمعات الحديثة ومن أبرزها أنها تعمل كحلقة وصل بين المواطنين والسلطة الحاكمة، وتوفر للمواطنين إطارًا للمشاركة السياسية، وإذا كانت الأحزاب تمثل عنصرًا هامًا من عناصر الديمقراطية، فلابد وأن تتمتع هذه الأحزاب بالديمقراطية داخلها.

والديمقراطية داخل الأحزاب السياسية هو مصطلح واسع يصف مجموعة كبيرة من الأساليب لإدماج أعضاء الحزب في المناقشات الداخلية واتخاذ القرارات وتحديد سياسات الحزب. ويرى دعاة الديمقراطية داخل الأحزاب أن الأحزاب التي تستخدم الإجراءات الديمقراطية تنجح في اختيار قادة ومرشحين أكثر كفاءة وقبولًا لدى المواطنين، وتكون لديها سياسات أكثر استجابة لمطالب الجمهور، وبالتالي تحقق نجاحًا انتخابيًا أكبر، وتساهم بتعزيز الثقافة الديمقراطية في المجتمع.

ولذلك تتناول هذه الدراسة الديمقراطية الداخلية في الأحزاب السياسية في الديمقراطيات المعاصرة، خاصة وأن هناك الكثير من الجدل حول جدوى الديمقراطية داخل الأحزاب وتأثيرها على قوة الأحزاب وأدائها لوظائفها في النظام السياسي، بالإضافة أن هناك قدرًا من التعارض الظاهري بين بعض إجراءات الديمقراطية الداخلية وبين التماسك الداخلي للأحزاب وفاعلية أدائها في الحياة السياسية.

هدف الدراسة

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن بعض التساؤلات الرئيسية المتعلقة بالديمقراطية داخل الأحزاب السياسية في الدول الديمقراطية المعاصرة، وهذه التساؤلات هي: كيف يتم اختيار مرشحي الحزب للانتخابات العامة في الأحزاب السياسية الديمقراطية؟، وكيف يتم انتخاب أو اختيار قادة هذه الأحزاب؟، وأيضًا كيف يتم تحديد مواقف وسياسات الأحزاب الديمقراطية؟، وهل الديمقراطية الداخلية تقوي الأحزاب السياسية أم تضعفها وتعوقها عن أداء وظائفها؟

وتأسيسًا على ما تقدم فإن هذه الدراسة تستهدف الوصول إلى تصور واضح فيما يتعلق بالديمقراطية داخل الأحزاب السياسية في الدول الديمقراطية المعاصرة، والوقوف على أبرز الآليات والإجراءات التي تضمن إدارة الأحزاب السياسية بطريقة ديمقراطية تقوي هذه الأحزاب ولا تضعفها.

تقسيم الدراسة

انطلاقًا من هدف الدراسة والتساؤلات الرئيسية التي تسعى للإجابة عليها، فقد تم تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور وخاتمة، يتناول المحور الأول معايير وطرق اختيار مرشحي الحزب للانتخابات العامة في الأحزاب السياسية الديمقراطية، ومن هو المؤهل للمشاركة في عملية الاختيار، بينما يتناول المحور الثاني كيفية انتخاب واختيار قادة الحزب، ويعرض المحور الثالث لكيفية تحديد سياسات ومواقف الحزب ودور أعضاء الحزب في ذلك، مع ضرب العديد من الأمثلة الحزبية فيما يتعلق بالمحاور السابقة.

ويتناول المحور الرابع والأخير من الدراسة الجدل الدائر حول تأثير الديمقراطية الداخلية على قوة وتماسك الأحزاب السياسية وأدائها لوظائفها، وأخيرًا تعرض الخاتمة لأبرز نتائج الدراسة بصدد التساؤلات الرئيسية التي حاولت الإجابة عليها.

المحور الأول: اختيار مرشحي الحزب

يعتبر تجنيد واختيار المرشحين من المهام بالغة الأهمية بالنسبة للأحزاب السياسية في الدول الديمقراطية المعاصرة، إذ أن أداء الأحزاب في الانتخابات وفي السلطة بعد ذلك يعتمد إلى حد كبير على نوعية المرشحين المختارين، كما أن معظم النزاعات والصراعات الحيوية في أي حزب تحدث حول اختيار مرشحي الحزب، وما يتبقى للأحزاب بعد الانتخابات هو إلى حد كبير متمثل في مرشحيه الناجحين، بل في الأنظمة البرلمانية لا يستطيع المرء في الأغلب أن يصبح عضوًا في السلطة التنفيذية دون أن يكون عضوًا في البرلمان، وحتى يكون عضوًا في البرلمان لابد أن يُختار أولًا من حزبه كمرشح في الانتخابات التشريعية (Hazan & Rahat, 2010, P.8).

وتضع بعض الأحزاب شروطًا يسيرة للترشح (أي لقبول العضو أن يكون مرشحًا عن الحزب) وقد يكون ذلك تنفيذًا لقواعد قانونية كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية[1]، أو يكون نابعًا من الحزب سعيًا وراء النجاح الانتخابي وبالتالي يرحب الحزب بأي مرشح يمكن أن يساعد في زيادة حصته من الأصوات، وفي هذه الحالة تكون شروط عضوية الحزب في حدها الأدنى أو غير موجودة مما يسمح أن يكون من بين المرشحين أعضاء جدد في الحزب[2]، فعلى سبيل المثال نجد في كندا أن 14% من المرشحين للبرلمان عام 1988 انضموا إلى أحزابهم في السنة السابقة للانتخابات، وتميل الأحزاب الانتخابية (oriented or catch-all parties electorally)- أي التي تركز على الانتخابات والحصول على أصوات مختلف الشرائح- إلى الأخذ بشروط يسيرة لقبول الترشح(Hazan & Rahat, 2010, P.20-21).

وقد تكون شروط الترشح ليست باليسيرة كالولاء الأيديولوجي وتاريخ المشاركة في أنشطة الحزب، وقد يرجع ذلك إلى رغبة الحزب في التحكم في المرشحين المحتملين لضمان نمط سلوكي معين من المرشحين حال فوزهم بحيث يكونون وحدة متماسكة، وتميل الأحزاب الأيديولوجية إلى مثل هذا الخيار لضمان أن المرشح متمثل ثقافة الحزب، كما أن الأحزاب اليسارية بصفة عامة تفرض المزيد من شروط الترشح عن الأحزاب اليمينية، فأحزاب اليمين في فرنسا على سبيل المثال توسعت في اختيار المرشحين أكثر من أحزاب اليسار حتى ولو لم يكن هؤلاء المرشحين أعضاء في الحزب قبل ذلك، كما أن الحزب الاشتراكي البلجيكي له شروط صارمة في قبول الترشح في حين أن الحزب الاجتماعي المسيحي البلجيكي -وهو حزب يميني- اقتصرت شروط قبول الترشح لديه على سنة واحدة من عضوية الحزب وفي بعض المناطق حد أقصى للسن خمسة وستون عامًا (Hazan & Rahat, 2010, P.20-21).

ولكن ينبغي التأكيد هنا أنه في بعض الأحيان قد تتجاهل الأحزاب السياسية قواعد الترشح الخاصة بها نظرًا لاعتبارات انتخابية بحتة، فحتى الحزب الشيوعي الإيطالي قد ضم مرشحين من

---

(1) من أكثر الاشتراطات القانونية شيوعًا فيمن له حق الترشح هي: السن والجنسية والإقامة والودائع النقدية، وفي بعض البلدان قد تكون هناك اشتراطات خاصة بالمستوى التعليمي.

(2) توجد العديد من الأحزاب التي لا تشترط فترة عضوية بالحزب كشرط للترشح، ومنها على سبيل المثال: الحزب الديمقراطي الليبرالي الياباني وحزب الليبراليون السويدي والحزب الديمقراطي الاشتراكي في أيسلندا (Hazan&Rahat, 2010, P. 24).

غير الأعضاء لاعتبارات انتخابية، وكذلك حزب العمال الأيرلندي الذي اشترط في قبول المرشحين أن يكونوا أعضاء بالحزب لمدة سنة على الأقل قبل الانتخابات، قد تغاضي عن هذا الشرط لقبول بعض المرشحين المفيدين بالنسبة للحزب (Hazan & Rahat, 2010, P.21)، فالاعتبارات والمصالح الانتخابية قد تفرض كلمتها على عملية الترشح حتى على الأحزاب الأيديولوجية.

وتحدد الأحزاب من هو المؤهل للمشاركة في عملية اختيار المرشحين وبصفة عامة تقصر معظم الأحزاب المشاركة على أعضاء الحزب المسجلين، على الرغم من أن بعض الأحزاب قد تسمح لأنصارها المهتمين –ولو لم يكونوا أعضاء بالحزب– بالمشاركة في عملية الاختيار وهذا قد يخلق خطرًا بدخول بعض الأشخاص الذين لا يشاركون الحزب في رؤيته، ولذلك تقصر معظم الأحزاب المشاركة على أعضاء الحزب، بل تحتفظ معظم الأحزاب بحقها في رفض عضوية الذين لا يتفقون مع القيم الأساسية للحزب كما تفرض بعض الأحزاب مرور فترة معينة بعد الالتحاق بعضوية الحزب للسماح للعضو بالمشاركة في اختيار المرشحين (Scarrow, 2005, P.7–8).

وتختلف إجراءات اختيار المرشحين في الأحزاب السياسية الديمقراطية طبقًا لثلاثة أبعاد رئيسية وهي(Benoit, Emilie, & Camille, 2015, P.15):

1. مستوى شمولية من له حق اختيار المرشحين (level of inclusiveness): فإنه يختلف من الأكثر شمولًا (جميع الناخبين) إلى الأكثر حصرية (زعيم الحزب فحسب)[3].

[3] نجد مستوى كبير من الشمولية في الولايات المتحدة الأمريكية ونظامها للانتخابات التمهيدية والذي يشارك فيه الناخبون لاختيار مرشحي الحزب في الانتخابات، وهذا يعتبر أعلى مستوى في الشمولية لمن له حق اختيار المرشحين، ويلي هذا المستوى مشاركة جميع أعضاء الحزب في عملية الاختيار ونرى هذا المستوى في حزب المحافظين البريطاني في بعض المقاطعات وكذلك في بعض الأحزاب البلجيكية والهولندية، ويتمثل المستوى التالي من الشمولية في اختيار المرشحين من قبل ممثلي أو مفوضي الأعضاء وتؤخذ الكثير من الأحزاب الألمانية بهذا المستوى من الشمولية، وهناك أيضًا طريقة مختلطة بأن يتم اختيار المرشحين بواسطة الأعضاء أو ممثلي الأعضاء على أساس قائمة مقترحة من قبل نخبة الحزب وهذه هي الطريقة المتبعة في معظم أحزاب أوروبا الغربية، وتختلف هذه الطريقة طبقًا لمن هو صاحب الكلمة النهائية؛ الأعضاء أم النخبة، وأخيرًا في أقل مستوى للشمولية تقصر بعض الأحزاب اختيار المرشحين على نخبة أو قادة الحزب أو رئيس الحزب منفردًا كما في بعض الأحزاب الفرنسية والإيطالية (Benoit, Emilie, & Camille, 2015, P. 11-12).

2. مستوى المركزية: وهو يختلف من النظام الأكثر مركزية (سيطرة كاملة من هيئات الحزب على المستوى الوطني) إلى النظام الأكثر لامركزية حيث تتم الإجراءات بشكل مستقل من قبل فروع الحزب[4].
3. إدراج قواعد معينة لتحديد من هو مؤهل ليتم اختياره كمرشح، وهي تأخذ شكل تسهيل اختيار أنواع معينة من المرشحين أو تُحد من اختيار مرشحين آخرين.

ويمكن التمييز كذلك بين أربعة أنواع لطرق اختيار مرشحي الحزب للمناصب العامة وهي: الطرق البسيطة (simple)، وطرق الاختيار المتنوعة (assorted)، والطرق متعددة المراحل (multistage)، والطرق المرجحة (weighted)، ففي الطريقة البسيطة يقوم العضو باختيار كل المرشحين على المقاعد المختلفة وهذه هي أبسط طرق اختيار المرشحين، أما طريقة الاختيار المتنوعة فيواجه مختلف المرشحين طرق اختيار تختلف في مستوى شمولها وتمثل الأحزاب البلجيكية منذ الستينيات وحتى تسعينيات القرن الماضي مثالًا لهذه الطريقة المتنوعة في الاختيار، وأيضًا في أستراليا يواجه المرشحين من نفس الحزب اختلافًا كبيرًا في طرق الاختيار عبر الولايات الأسترالية، وطبقًا لهذه الطريقة يتم اختيار بعض المرشحين من قبل أعضاء الحزب، ومرشحين آخرين من قبل ممثلين عن أعضاء الحزب أو عن طريق أعضاء هيئات الحزب المحلية والمركزية، والبعض الآخر من قبل النخب المحلية (Hazan & Rahat, 2010, P.36).

أما اختيار المرشحين بالطريقة متعددة المراحل فيواجه نفس المرشحين أكثر من هيئة لاختيار المرشحين أثناء عملية الاختيار، ففي بريطانيا في حزبي العمال والمحافظين[5] توجد لجان خاصة تقوم بفرز الطامحين للترشح وتكوِّن قائمة من المرشحين المؤهلين، ثم تقوم لجان تنفيذية محلية بالحزب

---

[4] النمط المعتاد في معظم الأحزاب الغربية أن تتم عملية اختيار المرشحين بصورة لا مركزية وأن دور هيئات الحزب على المستوى الوطني هو دور استشاري فحسب، إلا أنه في السنوات الأخيرة هناك اتجاه واضح لزيادة تأثير هيئات الحزب المركزية في عملية الاختيار (Benoit, Emilie, & Camille, 2015, P. 13).

[5] اختيار المرشحين في حزب المحافظين يعتبر معقدًا، كما تملك دوائر الحزب قدرًا من التأثير في عملية الاختيار على الرغم من أن منظمة الحزب المركزية لديها القدرة على التأثير على هذه العملية بقوة، ففي المرحلة الأولى يتقدم المرشحين المحتملين للمكتب المركزي للحزب، ويقوم المكتب المركزي بتحديد المقبولين في القائمة المعتمدة للمرشحين، ثم يعرض المرشحين المحتملين على مجلس اختيار، من يجتازه يمكن أن يترشح على المقاعد الشاغرة للدوائر الانتخابية، ثم تقوم الدوائر الانتخابية باختيار المرشحين عبر ثلاثة مراحل؛ لجنة الاختيار الانتخابية ثم اللجنة التنفيذية للدائرة قبل أن يُعرض المرشح في اجتماع عام على أعضاء الدائرة الانتخابية، ولا يمكن أن يتقدم المرشحون للجمعية الانتخابية العامة إلا بعد موافقة اللجنة التنفيذية، ويكون لأعضاء الحزب العاديين الكلمة النهائية في قبول المرشحين، وهذا لا يعني أن الوحدات المحلية لها سيادة كاملة حيث أن المركز يسيطر على المرشحين المحتملين من خلال القائمة المعتمدة، علاوة على ذلك تملك اللجنة الاستشارية الدائمة على المرشحين حق الفيتو على أي اختيار للوحدات المحلية (Fisher, Justin, 1996, P. 45).

(تتكون من عشرين إلى خمسة وعشرين شخصًا) بتصفية المرشحين، ثم تكون الكلمة الأخيرة في الاختيار لمندوبين أو ممثلين عن أعضاء الحزب أو أعضاء الحزب أنفسهم، وفي هذه الطريقة قد تكون هناك هيئة محددة من الحزب تنظر في المرشحين بعد اختيارهم من قبل أعضاء الحزب، فعلى سبيل المثال قد يُعهد إلى لجنة محددة من الحزب باختيار المرشحين وذلك بعد التشاور مع أعضاء الحزب أو يكون لهذه اللجنة حق الاعتراض على المرشحين المختارين من قبل أعضاء الحزب، ففي الحزب الاشتراكي الفرنسي تختار اللجنة التنفيذية المرشحين ولكن بعد التشاور مع أعضاء الحزب (Hazan & Rahat, 2010, P.36-37).

أما الطريقة المرجحة فيتم تحديد النتيجة بترجيح أصوات هيئات الاختيار وذلك لنفس المرشحين، وقد استخدم حزب العمال البريطاني هذه الطريقة في انتخابات عام 1992 في المرحلة الأخيرة من الاختيار، حيث استند اختيار المرشحين على ترجيح اختيارات النقابات المنتسبة بنسبة 40% وأعضاء الحزب بنسبة 60%، كما يستخدم حزب العمال النيوزيلندي هذه الطريقة في اختيار مرشحيه، وكل هذه الطرق هي محاولة للوصول لأفضل المرشحين الذين يمثلون الحزب (Hazan& Rahat, 2010, P.37-38).

وهناك عدد قليل من الديمقراطيات الراسخة ينظم فيها القانون معايير لاختيار المرشحين داخل الأحزاب السياسية مثل ألمانيا وفنلندا ونيوزيلندا، وفي الولايات المتحدة ينظم القانون عملية اختيار المرشحين على نطاق واسع، ولكن في معظم الدول الديمقراطية يُترك للأحزاب السياسية أن تحدد بنفسها قواعد اختيار المرشحين (Hazan & Rahat, 2010, P.4).

وإذا ما أردنا أن نقيم ما إذا كانت طريقة اختيار المرشحين تخدم وتعزز الديمقراطية أم لا فعلينا أن نجيب على ثلاثة أسئلة وهي (Hazan & Rahat, 2010, P.166):

1. هل تسمح طريقة اختيار المرشحين بالتعبير عن القواعد الديمقراطية كالمشاركة والمنافسة، وهل تساعد في إنتاج مخرجات ديمقراطية كحسن التمثيل والاستجابة لمطالب الناخبين؟.
2. هل تخدم طريقة اختيار المرشحين القاعدة الخاصة بتوزيع القوة أو السلطة؟.
3. هل تُحَسن طريقة اختيار المرشحين من قوة الحزب كمؤسسة هامة في ترسيخ الديمقراطية؟

وطبقًا للأسئلة السابقة فإن أكثر طرق اختيار المرشحين ديمقراطية هي التي تساهم في زيادة معدل المشاركة السياسية الفعالة وفي تمثيل القوى الاجتماعية والآراء المختلفة، وكذلك المنافسة الحقيقية للحصول على مقاعد والدخول في قائمة مرشحي الحزب، بالإضافة إلى اتصال انتخابي قوي يمثل ضغطًا على المرشحين المنتخبين للاستجابة لمطالب واحتياجات الجمهور، كما ينبغي أن تكون طريقة اختيار المرشحين غير مركزة في يد قائد واحد أو نخبة صغيرة فتقسيم وتوزيع السلطة أو القوة مفتاح الديمقراطية، وأيضًا ينبغي أن تراعي طريقة اختيار المرشحين قوة الحزب وتماسكه بحيث لا تحدث صراعات داخلية وانشقاقات داخل الحزب تؤدي إلى إضعافه وعدم قيامه بدوره في تعزيز الديمقراطية في النظام السياسي ككل.

وبغض النظر عن إجراءات اختيار المرشحين التي يتبناها كل حزب فقد تقرر الأحزاب بعض الترتيبات الخاصة لجعل قائمة مرشحيها أكثر تمثيلًا من ناحية الجنس والتقسيم الجغرافي والشباب والعرقيات وذوي الإعاقة وغير ذلك من الفئات المهمشة، ومن أبرز هذه الترتيبات أو الآليات نظام الحصص (Quotas) والذي يساعد في تعويض الفئات المهمشة التي لا تحصل على حصة عادلة من المناصب السياسية القيادية[6]، ومع ذلك يرى البعض أن نظام الحصص غير ديمقراطي لأنه يعد انتهاكًا لمبدأ تكافؤ الفرص.

وتعتبر كوتة المرأة من أشهر أنواع أنظمة الحصص وتُعد طريقة أكيدة وسريعة لزيادة تمثيل المرأة وزيادة عدد النســـاء في البرلمان، وهناك نوعين من كوتة المرأة: الأول كوتة قانونية (legal quotas) تُفرض من خلال الدســتور أو قوانين الانتخابات وتطبق على جميع الأحزاب وهذه الكوتة إما أن تخصص نسبة معينة من مقاعد البرلمان للنساء، وإما ألا تخصص نسبة معينة من المقاعد للنساء ولكن تشترط على الأحزاب أن تمثل النساء نسبة معينة من عدد مرشحي الحزب. أما النوع الثاني من كوتة المرأة فهو الكوتة الاختيارية (voluntary quotas) وتقوم بها الأحزاب بصـــورة

[6] استخدم حزب العمال البريطاني نوعين مختلفين من الحصص، ففي بعض الدوائر الانتخابية طلب الحزب من أعضائه اختيار مرشحيهم من قوائم كلها نساء، وفي بعض الدوائر الأخرى طلب الحزب من أعضائه اختيار مرشح من الذكور ومرشحة من الإناث، وهكذا يضمن الحزب أن نصف المرشحين من النساء، كما قام الحزب ببعض الإجراءات لتأمين مقاعد للسود وللأقليات العرقية، كما قدم الحزب الديمقراطي الاشتراكي الألماني نظام الحصص بين الجنسين بصورة تدريجية مما سمح للحزب بتوسيع عدد مرشحاتها المؤهلات وذلك بوضع مستهدف 25% من المرشحين من النساء خلال سنتين وتزيد إلى 33.3% خلال أربع سنوات وتصل إلى 40% بعد ست سنوات (Ashiagbor, 2008, P. 20) .

اختيارية، وقد ظهر هذا النوع أول مرة في النرويج عام 1975، وحاليًا يوجد حزب أو أكثر في خمسين دولة يؤخذون بهذه الكوتة مثل حزب العمال البريطاني وحزب المؤتمر الوطني الجنوب أفريقي (Ethridge & Handelman, 2010, P.138).

وتتضمن عملية اختيار المرشحين قدرًا من التضاد بين المنافسة والتماسك الداخلي في الأحزاب السياسية، ووجود إجراءات اختيار واضحة وشفافة والتي تحتوي على ضمانات مؤسسية تهدف إلى تحقيق التوازن بين مختلف الاعتبارات يمكن أن يعزز فرص عملية انتخابية تنافسية تُحترم نتائجها من الجميع، ومع ذلك ليس هناك ضمانات لتسير عملية التنافس الداخلي بين المرشحين بصورة سلسة لا تضر بصورة الحزب ولا تهدد فرص النجاح في الانتخابات، ولذلك ينبغي على الأحزاب أن تتخذ تدابير تحمي الحزب ومن ضمنها تدابير تأديبية بشأن المتنافسين غير الناجحين الذين يرشحون أنفسهم بعد خسارتهم كمستقلين أو باسم حزب آخر تصل إلى طردهم من الحزب، بالإضافة إلى عقوبات أخرى تتناسب مع حجم كل خطأ يرتكب من المتنافسين على قوائم مرشحي الحزب (Ashiagbor, 2008, P.22).

وقد أصبحت طرق اختيار المرشحين في الكثير من الديمقراطيات المعاصرة أكثر شمولًا، فإذا كانت هيئات اختيار المرشحين تتألف في الماضي من مندوبين عن الأعضاء أو لجان ومؤتمرات محلية ووطنية أو طرق اختيار خاصة، فاليوم الكثير من الأحزاب تعطي للأعضاء الحق في التأثير المباشر في اختيار مرشحي وقادة الحزب، وعلى الرغم من وجود جدل كبير حول انخفاض حجم عضوية الأحزاب في الديمقراطيات المعاصرة وتفسير هذه الظاهرة، فإن واحدة من الطرق التي تجلب بها النخب السياسية المواطنين مرة أخرى لعضوية الأحزاب هو زيادة دورهم وتأثيرهم داخل الأحزاب السياسية وعلى القرارات الهامة التي تتخذ داخل الأحزاب ومن ضمنها اختيار المرشحين (Hazan & Rahat, 2010, P.89).

ونتيجة لتنوع النظم الانتخابية التي تتنافس فيها الأحزاب واختلاف ظروف وأوضاع كل نظام سياسي، فليس هناك طريقة مثلى وحيدة لاختيار المرشحين، ولذلك كثيرًا ما تغير الأحزاب من قواعد اختيار المرشحين استجابة لمختلف الظروف والضغوط.

المحور الثاني: اختيار قادة الحزب

يعد اختيار رئيس الحزب هام جدًا في تحديد مسار وصورة الحزب، فعلى سبيل المثال تعتبر انتخابات اختيار قائد الحزب في حزب المحافظين البريطاني أهم انتخابات داخلية بالحزب، ويظهر بوضوح أن حزب المحافظين يعتبر النجاح الانتخابي المعيار الأهم في اختيار رئيس الحزب، فنتائج الانتخابات العامة لها تأثير واضح على بقاء زعيم الحزب في منصبه، فعلى سبيل المثال عندما تدنت شعبية مارجريت تاتشر تم إزاحتها عن رئاسة الحزب عام 1990 بعد 11 عام قضتها رئيسة للوزراء، كما استقال وليام هيج William Hague لأنه خسر انتخابات 2001 بشكل سيء، كما استقال مايكل هاورد Michael Howard أيضًا لخسارته انتخابات 2005 (Inoguchi & Blondel, 2012,P.25)، وهذا يؤكد التأثير الكبير لمنصب رئيس الحزب على أداء وصورة وشعبية حزبه.

وتلعب آليات ما قبل الاختيار دورًا هامًا في عملية انتخاب رئيس الحزب، مثل التدقيق من قبل الهيئة البرلمانية للحزب وكذلك قد يطلب من المرشحين إثبات أن لديهم دعم من عدد معين من الوحدات الحزبية المحلية أو نسبة مئوية من ممثلي الحزب في المجلس التشريعي، ووجود إجراءات منظمة وشاملة للتنافس على منصب رئاسة الحزب تساعد في تخفيف حدة التنافس الداخلي لأن هذا الأمر قد يكون سببًا للصراعات داخل الأحزاب، بل في بعض البلدان التي ينص فيها قانون الأحزاب على شكل من أشكال الديمقراطية الداخلية للأحزاب قد تتدخل المحاكم إذا كانت هناك ادعاءات من المشاركين في عملية الانتخاب بانتهاك الإجراءات القانونية (Scarrow, 2005, P.10-11).

وهناك العديد من الآليات المتعارف عليها لاختيار قيادات الأحزاب، ومنها: أن يتم اختيار رئيس الحزب من قبل أعضاء الكتلة البرلمانية للحزب وهذه الطريقة تدل على مستوى عالٍ من المركزية وانخفاض مستويات المشاركة، أو أن يتم انتخاب الرئيس من قبل هيئة انتخابية تتألف من مجموعة محدودة مثل الكتلة البرلمانية وممثلين عن الجمعيات الانتخابية وممثلي الاتحادات التجارية وكل مجموعة من هذه المجموعات لها حصة متساوية من الأصوات، وتهدف هذه الآلية للموائمة بين المصالح المختلفة، كما تتيح بعض الأحزاب انتخاب الرئيس على نطاق واسع وهذه الأسلوب يؤكد على المشاركة، بالإضافة إلى طرق أخرى في الاختيار تجمع بين المشاركة المحدودة والموائمة الواسعة

بين المصالح، أو مشاركة واسعة مع قدر من الموائمة كإعطاء وحدات الحزب الفرعية مزيدًا من النفوذ والتأثير في عملية الاختيار (Tjernstrom, 2012, P.46-47).

وتطبيقًا على الأحزاب السياسية الديمقراطية؛ نجد من ضمن الأحزاب السياسية التي تتيح انتخاب الرئيس على نطاق واسع الحزب الاشتراكي الفرنسي خاصة منذ الانتخابات التمهيدية في أكتوبر 2011 لاختيار المرشح الاشتراكي للرئاسة الفرنسية عام 2012 حيث تم فتح الانتخابات التمهيدية أمام مشاركة جميع الناخبين (Schlager & Christ, 2014,P.7)، كما يتيح الحزبين الكبيرين في الولايات المتحدة (الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري) مشاركة واسعة النطاق في الانتخابات التمهيدية لاختيار المرشح الرئاسي للحزب.

أما حزب المحافظين البريطاني فقد كان انتخاب رئيس الحزب منذ عام 1965 بالاقتراع السري من قبل نواب الحزب، وتم تعديل قواعد انتخاب رئيس الحزب في عام 1998 ضمن حزمة من الإصلاحات الداخلية في الحزب ليكون انتخاب رئيس الحزب بطريقة أكثر مشاركة وانفتاحًا بمشاركة جميع أعضاء حزب المحافظين (HILL, 2007, P.26-28).

كما يوجد نفس الأمر في الحزب الديمقراطي المسيحي الألماني، حيث يُلزم الدستور الألماني الأحزاب الألمانية أن يكون لها هيكل داخلي يتبع مبادئ الديمقراطية التمثيلية، وهذا يقتضي أن يكون لجميع أعضاء الحزب الديمقراطي المسيحي تأثير على القرارات الرئيسية للحزب، فالمؤتمر الوطني للحزب يعطي فرصة للمناقشة واتخاذ القرار لجميع هيئات الحزب من المستوى المحلي إلى المستوى الوطني، كما أن أعضاء المؤتمر يصوتون لاختيار قيادة الحزب وللتغييرات الكبيرة في الهيكل التنظيمي للحزب وغيرها من القرارات الهامة (Inoguchi & Blondel, 2012 ,P.60).

ونظرًا للتأثير المتزايد لقادة الأحزاب داخل أحزابهم وأهمية من يختار هؤلاء القادة، نجد أن معظم الأحزاب السياسية الديمقراطية في العقدين الأخيرين قد ابتعدت عن جعل عملية اختيار القادة في يد مجموعة صغيرة داخل الحزب، واتجهت إلى توسيع مساحة من له حق الاختيار ويظهر ذلك بوضوح في الأحزاب السياسية في كل من بريطانيا وكندا وأيرلندا وغيرها من الدول الديمقراطية، وبمجرد تبني أحد الأحزاب لهذا المنهج المنفتح في عملية اختيار القادة نجد بقية الأحزاب في نفس الدولة تسير

على نفس النهج خاصة بعد تعرضها لنكسة انتخابية كبيرة، حيث أن قادة الأحزاب يميلون لمقاومة هذه الإصلاحات طالما كانوا في السلطة، فإذا انتقلوا إلى صفوف المعارضة تحول ميزان القوة لصالح قواعد الحزب التي تريد تأثيرًا أكبر في عملية اتخاذ القرار داخل الحزب (Cross & Blais, 2012, P.145).

كما أن الأحزاب الجديدة والتي تريد أن تظهر بصورة أكثر ديمقراطية وأقل هرمية عن نظيرتها القديمة تميل إلى توسيع قاعدة اختيار قادة الحزب، بالإضافة إلى أن عدم وجود مقاعد برلمانية لمعظم هذه الأحزاب الجديدة يجعل من تبنيها لمنهج اختيار للقادة قائم على مدى مشاركة واسع من الأعضاء أمرًا يسيرًا لا يثير الكثير من الإشكاليات (Cross & Blais, 2012, P.145).

المحور الثالث: تحديد سياسات ومواقف الحزب

تعتبر معرفة الذين يساعدون في تحديد مضمون سياسات الحزب ووعوده الانتخابية من طرق تقييم درجة الديمقراطية الداخلية في أي حزب سياسي، ففي بعض الأحزاب قد يُطلب من الأعضاء التصويت على مواقف سياسية محددة، وفي بعض الأحزاب الأخرى يتم الاعتماد على ممثلي الأعضاء لإقرار مجموعة من الالتزامات التي أعدت من قبل لجنة مختصة بذلك، وقد تعقد الأحزاب اجتماعات للتشاور مع الأعضاء أو تتلقى التعليقات عبر الإنترنت وذلك من أجل الاستماع لوجهات النظر المختلفة، وكلما وُضعت سياسات الحزب بالتشاور مع أعضاء الحزب كان ذلك دافعًا للأعضاء لتمثيل وجهات نظر الحزب والدفاع عنها (Scarrow, 2005, P.10).

وتُعد مؤتمرات الحزب هي المكان الأكثر شيوعًا للحصول على التأييد الرسمي لمواقف الحزب السياسية، إلا أنه في بعض الأحيان تعقد الأحزاب استفتاءات داخلية على مسألة سياسية محددة، ومن أبرز الأسباب الداعية لذلك أن تكون القضية المطروحة محل انقسام بين قادة الحزب فتلجأ الأحزاب عندئذ إلى الاستفتاءات الداخلية وهذا يجعل قادة المعارضة في الحزب للقضية المطروحة يلتزمون بنتيجة الاستفتاء، كما يسمح هذا الأسلوب لقادة الحزب بتجميع الأصوات الداخلية سعيًا لتعزيز موقفهم (Scarrow, 2005, P.11).

وخلافًا لاختيار المرشحين واختيار قادة الحزب تُتخذ القرارات على المواقف السياسية بصورة أقل انتظامًا – باستثناء ما يصدر خلال الحملات الانتخابية– وهنا يثار التساؤل حول من يمكن أن يدعو للتصويت على سياسية أو موقف معين، هل هذا من اختصاص القيادة أو يمكن للأعضاء أو قادة الوحدات الحزبية أن يدعوا لعملية تشاور رسمية حول سياسية معينة أو تنظيم استفتاء داخلي؟.

والإجابة على هذا السؤال تحدد مدى سهولة قيام الأعضاء غير الراضيين عن سياسة معينة لقادة الحزب بالتصويت ضدها، وحتى إن كان لقادة الحزب الحق الوحيد رسميًا في تحديد إمكانية وموعد إجراء تصويت أو استفتاء على سياسة معينة، ففي بعض الأحيان يضطر القادة تحت الضغط إلى إجراء مثل هذا التصويت، وهنا أيضًا يثار التساؤل عن نتيجة التصويت هل تعتبر استشارية أم ملزمة لقادة الحزب؟ وإذا كانت ملزمة فهل هناك حد أدنى لنسبة المشاركة لاعتبار النتيجة ملزمة؟ (Scarrow, 2005, P.11).

وبالنظر إلى كيفية صنع سياسات الحزب وتحديد مواقفه في الأحزاب السياسية الديمقراطية، نجد على سبيل المثال أن حزب المحافظين البريطاني يملك تاريخ طويل لمشاركة الأعضاء في وضع السياسات، وقد أنشأ الحزب المركز السياسي المحافظ (CPC) في أربعينيات القرن الماضي لتسهيل عملية التواصل حول وضع السياسات بين الأعضاء والقيادة، وتم استبدال المركز السياسي المحافظ عام 1998 بمنتدى سياسة المحافظين (CPF) والذي له نفس الهدف كسابقه ولكن بهيكل وعمليات جديدة، وقد أعلن زعيم الحزب ورئيس الوزراء السابق ديفيد كاميرون بعد انتخابات عام 2010 أن منتدى سياسة المحافظين سوف يبدأ في بناء سياساته تجاه الانتخابات في 2015 بمدخلات وتوصيات أعضاء الحزب (NDI, 2013, P.77).

وتُعرِّف لائحة حزب المحافظين دور وهدف وهيكل منتدى سياسة المحافظين بوضوح وذلك على المستويين المحلي والوطني، أما عملية صنع السياسة نفسها فليست كذلك وهذا يسمح بالمرونة في طريقة تنفيذ عملية وضع وتطوير السياسات، وفي طريقة تنظيم الحزب لتوصيات ومقترحات الأعضاء، كما تتطلب اللائحة أن ينظر زعيم الحزب في أراء الأعضاء ومنتدى سياسة المحافظين عند اتخاذ قرارات بشأن الاتجاه السياسي للحزب (NDI, 2013, P.77).

وقد قام منتدى سياسة المحافظين بإعداد قائمة من موضوعات هامة يطلب توصيات ومقترحات وتفاعل بشأنها من قبل أعضاء الحزب، كما وضع جدولًا منتظمًا للأوراق المطروحة للنقاش والتشاور على أساس شهري، ويُطلب من أعضاء الحزب تشكيل مجموعات محلية للاستجابة لهذه القضايا المطروحة وكذلك توليد الأفكار الخاصة بهم حول السياسات الخارجة عن هذه الموضوعات المطروحة (NDI, 2013, P.78).

كما يملك المنتدى موقع خاص به على صفحة الإنترنت بخلاف موقع الحزب لمساعدة الأعضاء لتحميل جميع أوراق السياسات الحالية وإيجاد مجموعة محلية للمنتدى في منطقتهم، كما ينظم المنتدى فاعليات أثناء مؤتمرات الحزب ولديه أنشطة أخرى كحلقات نقاشية وحتى مناقشات غير رسمية لأعضاء الحزب مع الوزراء وأعضاء البرلمان حول الموضوعات ذات الصلة بتخصصاتهم، كما ركز المنتدى مؤخرًا على توسيع انتشار برنامج الحزب في جميع أنحاء المملكة المتحدة (NDI, 2013, P.77 -78).

ويتضح من تاريخ تطور عملية وضع السياسات في حزب المحافظين البريطاني الجهود التي يبذلها الحزب لزيادة حجم المشاركة في عملية وضع السياسات وزيادة الفرص أمام أعضاء الحزب للمساهمة الفعالة في بلورة وصنع سياسات الحزب وتحديد مواقفه.

وكذلك تعتبر المشاركة في عملية صنع السياسات في الحزب الاشتراكي الفرنسي حيوية جدًا حيث يوجد العديد من الفرص للمناقشات على المستوى الوطني والمحلي، واجتماعات منتظمة للأعضاء على المستوى المحلي ومناقشات وطنية حول قضايا معينة، كما أن مؤتمر الحزب الذي يعقد كل ثلاث سنوات يعتبر جوهر حياة الحزب وفيه توضع سياسة الحزب، والمبدأ الرئيسي في مناقشات السياسات أنها من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى؛ فالقضايا يتم تحديدها بصورة مركزية ثم تناقش على المستوى المحلي، ثم تخرج وثيقة نهائية على المستوى الوطني يصوت عليها أعضاء الحزب ليقرروا ما إذا كانت مقبولة أو هناك رغبة في التعديل (Schlager & Christ, 2014, P.4-5).

أما حزب الشعب للحرية والديمقراطية الهولندي فيعتمد على نظام لجان لصياغة سياسات الحزب، وتخضع هذه اللجان لقيادة أعضاء الحزب بشكل كامل، وتتشكل اللجان مباشرة بعد الانتخابات

الوطنية من أجل إدارة محاور خاصة بسياسات معينة كالرعاية الصحية والأمن وغير ذلك، وتتألف اللجان من أعضاء الحزب الخبراء أو المتمرسين في معالجة المواضيع الموكلة إليهم، وتنعقد اللجان مرة في الشهر لمناقشة السياسات وصياغتها، وبإمكانها أيضًا أن تشكل مجموعات فرعية إذا دعت الحاجة لتقسيم موضوع واسع إلى عدة أقسام تسهل إدارتها[7].

وتصدر اللجان مسودات عن السياسات وما تلبث أن ترفعها إلى الجمعية العمومية للحزب، وتُوزع هذه المسودات على الفروع المحلية للحزب قبل انعقاد اجتماع الجمعية العمومية مرتين في السنة، وتخضع السياسات المقترحة للنقاش والتعديل من قبل الجمعية، ولا تعتبر سياسات حزبية إلا عندما تقرها الجمعية العمومية بموجب نظام الصوت الواحد للعضو الواحد، كما تتم مناقشة معظم التعديلات المتعلقة بالسياسات المقترحة والتفاوض عليها على مستوى محلي قبل انعقاد الجمعية العمومية للحزب.

وهناك فوائد عديدة تجنيها الأحزاب من مشاركة وانخراط الأعضاء في اختيار المرشحين والقيادات وتحديد سياسات ومواقف الحزب وأبرزها؛ منح الشرعية للقيادات الحزبية وللقرارات التي يتبناها الحزب، وكذلك تعزيز الروابط بين قادة الحزب والأنصار والمؤيدين ويعطي دافعًا لمؤيدي الحزب لبذل المزيد من الجهد في مناصرة حزبهم خاصة في فترات الحملات الانتخابية، بالإضافة إلى زيادة الدعم المالي من الأعضاء والمتمثل في الاشتراكات والتبرعات مما يعد مصدرًا هامًا للتمويل في كثير من الأحزاب، كما تعد زيادة العضويات مصدرًا جيدًا لاختيار مرشحين للحزب (Scarrow, 2005, P.13-14).

ويوجد في كثير من الدول الديمقراطية وصف دستوري وقانوني بأن العمليات الداخلية للأحزاب السياسية يجب أن تكون شفافة ووفقًا للأعراف الديمقراطية للأمة، ففي ألمانيا هناك نص دستوري أن التنظيم الداخلي للأحزاب يجب أن يتفق مع مبادئ الديمقراطية وأن على الأحزاب الإعلان عن مصادر أموالها وأصولها الأخرى وكذلك استخدام هذه الأموال، وفي البرتغال يجب أن تدار الأحزاب بمبادئ الشفافية والتنظيم الديمقراطي وإدارة ومشاركة جميع الأعضاء، وفي كل من فنلندا

[7] انظر الموقع الرسمي لحزب الشعب للحرية والديمقراطية الهولندي على الرابط التالي: https://www.vvd.nl/

وإسبانيا يجب أن تكون الهياكل والعمليات الداخلية للأحزاب ديمقراطية (Bennett, 2002, P.10-11).

وعلى الرغم من هذه الأحكام الدستورية والقانونية السابقة التي تُلزم أن تدار الأحزاب بطريقة ديمقراطية فإن نفوذ وتأثير أعضاء الحزب العاديين يعتبر إلى حد ما محدود، ودائرة صغيرة من الأعضاء هي التي تتمتع بالقوة والتأثير، والسبب في ذلك قد يرجع إلى غياب الرغبة بين الأعضاء في المشاركة بفاعلية ونشاط أكبر، وفي حالات أخرى قد تؤدي البيروقراطية في الجهاز الحزبي إلى تباعد بين قادة الحزب وأعضاء الحزب، بالإضافة إلى الطبيعة الخاصة للديمقراطيات المعاصرة التي تتطلب سرعة في عمليات اتخاذ القرار وهذا بدوره لا يسمح بإجراءات تصويت موسعة وطويلة الأجل داخل الأحزاب، ومع ذلك تأكد التجربة والخبرة العملية أن الأعضاء الذين يستثمرون الوقت والجهد في العمل الحزبي يحصلون على نفوذ وتأثير داخل الحزب (Hofmeister & Grabow, 2011, P.48).

ومما سبق يتضح أن الحزب الذي يتصف بالديمقراطية الداخلية هو الذي يمتلك أعضاؤه القدرة على التأثير في عملية انتخاب رئيس الحزب وكذلك المساهمة في انتخاب مرشحي الحزب للمناصب العامة، كما تحظى فيه الأقليات داخل الحزب بتمثيل عادل، كما يكون لأعضاء الحزب تأثير على برنامج الحزب وأجندته السياسية، ويحمي الحزب حقوق أعضائه الأساسية كعدم التعرض للطرد دون سبب عادل وحق الحصول على المعلومات وحرية التعبير، وأيضًا الشفافية في إدارة شئون الحزب خاصة النواحي المالية.

المحور الرابع: أثر الديمقراطية الداخلية على قوة وتماسك الأحزاب

هناك جدل دائر حول جدوى الديمقراطية الداخلية في الأحزاب السياسية، وهل هي تضعف الأحزاب السياسية وتؤثر على تماسكها وأدائها لوظائفها أم تقوي هذه الأحزاب كمؤسسات تعمل على تعزيز وترسيخ الديمقراطية في المجتمع؟.

وطُرحت العديد من الحجج ضد الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية على أساس افتراض أن العمليات الديمقراطية لصنع القرار عرضه لعدم الكفاءة والفاعلية، فالمزيد من الديمقراطية الداخلية قد تُضعف قدرة الحزب على المنافسة وتعوق عملية صنع القرار، وتمنع الأحزاب من اختيار المرشحين الأكثر جاذبية وقبولًا لدى لناخبين، كما يُنظر للديمقراطية الداخلية أنها تقلل من تماسك الأحزاب وتزيد من خطر الانشقاق الداخلي وهذا يؤثر على كفاءة الحزب حيث ينفق الجهد والوقت على التنافس والصراع بدلًا من التركيز على الأولويات الأساسية للنجاح الانتخابي والحكومي، وهذا يجعل من حكم القلة داخل الحزب خيارًا أكثر جاذبية لتقديم جبهة موحدة للحزب أمام الناخبين وأمام أحزاب المعارضة (Maiyo, 2008, P.19-20).

أما الحجج المؤيدة للديمقراطية داخل الأحزاب فمستمدة من المعنى الواسع للديمقراطية كنظام يؤكد على المشاركة ويضمن الحريات اللازمة لمنافسة سياسية مفتوحة، فالديمقراطية التشاركية على سبيل المثال تضع أهمية كبيرة على مشاركة المواطنين في العمليات السياسية، ولأن الديمقراطية المباشرة ليست ممكنة في المجتمعات الحديثة الكبيرة والمعقدة فإن الأحزاب تقوم بدور الجسر لمليء الفجوة بين المواطنين والحكومة من خلال توفير السبل للمواطنين للمشاركة وذلك من خلال ديمقراطية فعالة داخل الأحزاب السياسية، كما تشجع الديمقراطية الداخلية المساواة السياسية من خلال خلق فرص متكافئة في اختيار المرشحين ووضع السياسات داخل الحزب، كما تؤكد على قواعد الشفافية والمساءلة (Maiyo, 2008, P.21-23).

وتقوم الأحزاب السياسية بدور هام للغاية في الديمقراطيات المعاصرة من حيث التعبير عن أيديولوجيات ومطالب المجتمع وبالتالي تمثل الأحزاب عنصرًا من عناصر الديمقراطية وجزءًا كبيرًا منها، ومن ثمَّ فإذا كان للأفراد الحق في المساواة والحرية في ظل الديمقراطية فيجب أن يكون لديهم نفس الحقوق داخل الهيئات –الأحزاب السياسية– التي تمكنهم من المشاركة في هذه الديمقراطية، وأيضًا إذا نظرنا للأحزاب السياسية باعتبارها كيانات تمثل المجتمع عن طريق تمثيل التيارات الاجتماعية فيه، فيجب التأكد من أن أيديولوجيات وسياسات الأحزاب يتم إنتاجها بواسطة مجموعات كبيرة وممثلة للمجتمع ومن ثمَّ فنحن في حاجة إلى الديمقراطية الداخلية في الأحزاب السياسية (Mersel, 2006, P.96).

وقد قدم الباحث الألماني روبرت ميشيل Robert Michels عام 1962 القانون الحديدي لحكم القلة "iron law of oligarchy" والذي يزعم أن الأحزاب السياسية بطبيعتها غير ديمقراطية ولديها ميل نحو حكم القلة حيث تسعى نخبة وقادة الحزب إلى السيطرة على الحزب على حساب أعضاء الحزب، ووفقًا لهذا فإن الديمقراطية داخل الحزب تتعارض مع تفضيل النخبة، فالأحزاب السياسية التي تدار بحكم القلة تميل إلى صنع القرار بطريقة مركزية للغاية وغير شاملة، وبالتالي يرى هذا القانون أن الديمقراطية داخل الأحزاب هي شرط أساسي لإقامة دولة ديمقراطية (Maiyo, 2008, P.19).

وقد تصل الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية إلى حد الضرورة خاصة في الأحزاب السياسية الكبيرة الناجحة في الديمقراطيات المعاصرة، والتي اعتادت على الفوز في الانتخابات العامة والوصول إلى السلطة والتي يوجد بها العديد من الاتجاهات والفصائل، ففي هذه الحالة تكون الديمقراطية الداخلية ضرورة لتمثيل مختلف الاتجاهات داخل الحزب، ولعدم تحول اختلاف الآراء والتنافس على المناصب واختيار المرشحين إلى قضايا تهدد كيان الحزب في حال غياب آليات ديمقراطية واضحة لإدارة هذه الأمور.

وتأكيدًا لما سبق نجد أن الحزب الاشتراكي الفرنسي يتسم بأنه منظمة تعددية، فتاريخيًا تم تأسيس الحزب الاشتراكي بمجموعة واسعة من الجماعات التي تُشكل الاشتراكية الفرنسية من الثوار والإصلاحيين والأرثوذكس وأعضاء البرلمان والنقابات وغيرهم من المجموعات المختلفة، وفي إعادة تأسيس الحزب مرة أخرى تحت قيادة فرانسوا ميتران في سبعينيات القرن الماضي استطاع الحزب دمج الكثير من المجموعات المختلفة من أجزاء أخرى من اليسار والنقابات العمالية والمجتمع المدني خاصة المسيحيين اليساريين (Schlager & Christ, 2014, P.3-4).

وتعتبر منظمة الحزب الاشتراكي الفرنسي في حد ذاتها دليل على الطابع التعددي للحزب فجميع هيئات الحزب يتم انتخابها في عملية ديمقراطية من أسفل إلى أعلى على أساس نسبي بما يضمن التمثيل المناسب لكل فصيل أو مجموعة داخل الحزب (Schlager & Christ, 2014, P.4)، وهذا يؤكد التعددية والديمقراطية الداخلية التي يتمتع بها الحزب والتي لولاها لما استطاع الحزب أن يحافظ على تماسكه ونجاحه الانتخابي وهو يضم كل هذا التنوع.

وكذلك يدل تحليل عملية صنع القرار داخل الحزب الديمقراطي الليبرالي الياباني على أن هناك مجموعة متنوعة من الآليات المؤسسية داخل الحزب لترسيخ الديمقراطية الداخلية ولحل النزاعات والحفاظ على تماسك الحزب، وأكثر هذه الآليات وضوحًا هو التحكم في توظيف كبار قيادات الحزب والحكومة بما في ذلك الترتيبات داخل فصائل الحزب التي توضح كيفية تخصيص المناصب، وتخضع عملية اختيار القادة وأعضاء الحكومة لمزيج من القواعد الرسمية والأعراف غير الرسمية والتي توضح توقيت وكيفية الاختيار، فعلى سبيل المثال توزع هذه المناصب على جميع الفصائل طبقًا لحجم كل فصيل داخل الحزب بحيث تعبر عن تنوع الحزب وتحافظ على تماسكه (Diamond & Gunther, 2001, P.157-158).

وهكذا فإن الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية ضرورية خاصة في حال الأحزاب الكبيرة التي تحتوي مجموعات واتجاهات وفصائل مختلفة ومتنوعة، فتكون هذه الآليات الديمقراطية داخل الحزب من حيث اختيار المرشحين والقادة وشاغلي المناصب الهامة وصنع سياسات ومواقف الحزب هي الحامية لتماسك وقوة الحزب كمؤسسة بل وتجعل الحزب يستفيد من طابعه التعددي بمخاطبة وكسب شرائح انتخابية عديدة.

وإذا كان هناك جدل حول ضرورة تنظيم الأحزاب السياسية نفسها من الداخل بطريقة ديمقراطية من أجل تعزيز الديمقراطية في النظام السياسي ككل، وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر حول الضرورة المطلقة للديمقراطية الداخلية في الأحزاب إلا أن أغلب العلماء والباحثين يتفقون على أن هناك أسباب كثيرة تدفع الأحزاب السياسية لتبني عمليات صنع قرار أكثر انفتاحًا، ومثل هذه الإجراءات قد تساعد الأحزاب في الفوز في الانتخابات، وتجنيد واختيار مرشحين جيدين، بالإضافة إلى المحافظة على الدعم الشعبي، ولكن يظل من الصعب الدعوة إلى فرض نموذج محدد للديمقراطية الداخلية على الأحزاب، فليس هناك مقياس واحد يناسب كل نموذج عن كيفية تشغيل وإدارة الحزب من الداخل، فلكل مجتمع ونظام سياسي ظروفه وأوضاعه الخاصة (Scarrow, 2005, P.21).

وليس معنى وجود ديمقراطية داخل الحزب السياسي ألا تحدث أي خلافات أو إشكاليات داخل الحزب، فمن المتوقع بل من الطبيعي أن تحدث نزاعات وخلافات داخل الأحزاب السياسية الديمقراطية – خاصة الأحزاب الكبيرة التي تحتوي على عدة اتجاهات أو فصائل داخل الحزب– بسبب

اختلاف الآراء حول موقف أو سياسة معينة، أو بسبب عملية اختيار المرشحين أو المنافسة على رئاسة الحزب أو مناصبه القيادية، ووجود ديمقراطية حقيقية داخل الحزب تراعي الأبعاد التي بينتها الدراسة، بالإضافة إلى وجود قواعد للانضباط الحزبي وجزاءات على المخالفين، كل ذلك كفيل أن يحول دون تفاقم النزاعات داخل الحزب بصورة تؤثر على أدائه وشعبيته أو حدوث انشقاقات تهدد كيان الحزب بالانهيار.

وتحتوي معظم الأحزاب الديمقراطية على قواعد للانضباط الحزبي تحاول الحفاظ على لُحمة الحزب وتماسكه وحمايته من النزاعات والانشقاقات، فنجد في الحزب الديمقراطي الليبرالي الياباني قواعد للانضباط تتعامل مع مخالفة الانضباط الحزبي أو العمل ضد قرارات الحزب، وهذا يرتبط بالصراعات داخل الحزب الناشئة بسبب آراء معارضة حول صنع السياسات أو اختيار المرشحين أو اتخاذ مواقف معينة، وهذه القواعد تنص على ثمانية أنواع من العقوبة التي تفرضها لجنة أخلاقيات الحزب عندما يظهر صراع داخل الحزب، وتتراوح هذه العقوبات من عقوبة خفيفة كالتوصية بالتوافق مع قواعد الحزب إلى عقوبات شديدة جدًا كالطرد من الحزب (Schlager & Christ, 2014, P.85-86).

خاتمة

تناولت هذه الدراسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية في الدول الديمقراطية المعاصرة، وتطرقت لأربعة محاور رئيسية فيما يتعلق بالديمقراطية داخل الأحزاب وهي: طريقة اختيار مرشحي الحزب، وآلية اختيار قيادات الحزب، وكيفية تحديد مواقف وسياسات الحزب، وأثر الديمقراطية الداخلية على قوة وتماسك الأحزاب وأدائها لوظائفها، وخلصت الدراسة بصدد هذه المحاور الأربعة إلى ما يلي:

أولًا: أن إجراءات اختيار المرشحين في الأحزاب السياسية الديمقراطية تختلف طبقًا لثلاثة أبعاد رئيسية وهي: مستوى شمولية من له حق اختيار المرشحين، ومستوى المركزية، وكذلك إدراج قواعد معينة لتحديد من هو مؤهل ليتم اختياره كمرشح.

ثانيًا: أن أكثر طرق اختيار المرشحين ديمقراطية هي التي تساهم في زيادة معدل المشاركة السياسية الفعالة وفي تمثيل القوى الاجتماعية والآراء المختلفة، وكذلك المنافسة الحقيقية للحصول على مقاعد والدخول في قائمة مرشحي الحزب، بالإضافة إلى اتصال انتخابي قوي يمثل ضغطًا على المرشحين المنتخبين للاستجابة لمطالب واحتياجات الجمهور، وأيضًا ينبغي أن تراعي طريقة اختيار المرشحين قوة الحزب وتماسكه بحيث لا تحدث صراعات داخلية وانشقاقات داخل الحزب تؤدي إلى إضعافه وعدم قيامه بدوره في تعزيز الديمقراطية في النظام السياسي ككل.

ثالثًا: أن الحزب الذي يتصف بالديمقراطية الداخلية هو الذي يمتلك أعضاؤه القدرة على التأثير في انتخاب رئيس الحزب وكذلك المساهمة في انتخاب مرشحي الحزب للمناصب العامة، كما تحظى فيه الأقليات داخل الحزب بتمثيل عادل، كما يكون لأعضاء الحزب تأثير على برنامج الحزب وأجندته السياسية.

رابعًا: أن الديمقراطية الداخلية لا تُضعف الأحزاب وإنما تساعدها على القيام بوظائفها الهامة في النظام السياسي، بل إنها تصل إلى حد الضرورة في الأحزاب الكبيرة التي اعتادت الوصول للسلطة، وذلك لتمثيل مختلف الاتجاهات داخل الحزب، ولعدم تحول اختلاف الآراء والتنافس على المناصب إلى قضايا تهدد كيان الحزب في حال غياب آليات ديمقراطية واضحة لإدارة هذه الأمور.

وختامًا يمكن القول أن الأحزاب السياسية في العديد من دول العالم أصبحت تتجه نحو تفعيل مظاهر الديمقراطية الداخلية، وهذا يعتبر أكثر وضوحًا في الديمقراطيات المعاصرة حيث أصبحت أساليب اختيار المرشحين وقادة الحزب وآليات اتخاذ القرارات وصنع السياسات أكثر شمولًا، ومن الأسباب التي جعلت الأحزاب الديمقراطية تسلك هذا الاتجاه هو الإيمان بأن الديمقراطية الداخلية تزيد من شرعية الأحزاب السياسية، كما تساعد على زيادة عدد الأعضاء، وكذلك زيادة فرص الحزب في المنافسة الانتخابية حيث تجعل الأعضاء أكثر ولاءً واهتمامًا بمناصرته في الحملات الانتخابية وتجعل قادة الحزب على دراية أكبر بتوجهات المؤيدين والجمهور بصفة عامة مما يجعلهم يستجيبون بصورة أفضل لهذه التوجهات في سياسات الحزب.

قائمة المراجع

- Ashiagbor, Sefakor, (2008), **Political Parties and Democracy in Theoretical and Practical Perspectives..Selecting Candidates For Legislative Office**, National Democratic Institute, Washington.
- Bennett, Scott, (2002), **Australia's Political Parties: More Regulation?**, The Department of the Parliamentary Library, Australia.
- Benoit, Pilet & Emilie, Van Haute & Camille, Kelbel, (2015), **Candidate Selection Procedures for the European Elections**, European Parliament, Brussels.
- Cross, William & Blais, Andre, (2012), **Who Selects The Party Leader?**, Party Politics, Vol. 18, No. 2., Sage Publications.
- Diamond, Larry & Gunther, Richard, (2001), **Political Parties and Democracy**, The Johns Hopkins University Press, London.
- E. Ethridge, Marcus & Handelman, Howard, (2010), **Politics in a Changing World**, Wadsworth, Boston.
- Fisher, Justin, (1996), **British Political Parties**, Prentice Hall Europe, London.
- Inoguchi, Takashi & Blondel, Jean, (2012), **Political Parties and Democracy..Contemporary Western Europe and Asia**, Palgrave Macmillan, New york.
- Hill, Michael, (2007), **The Parliamentary Conservative Party: The Leadership Elections of William Hague and Iain Duncan Smith**, Doctor Thesis, University of Huddersfield.
- Hofmeister, Wilhelm & Grabow, Karsten, (2011), **Political Parties: Functions and Organisation in Democratic Societies**, Konrad Adenauer Stiftung, Singapore.
- Maiyo, Josh, (2008), **Political Parties and Intra-Party Democracy in East Africa..From Representation to Participatory Democracy**, Master Thesis, Leiden University, Amsterdam.
- Mersel, Yigal, (2006), **The Dissolution of Political Parties: The Problem of Internal Democracy**, Oxford University Press.
- National Democratic Institute, (2013), **Political Parties and Democracy in Theoretical and Practical Perspectives..Developing Party Policies**, Washington.

- Scarrow, Susan, (2005), **Political Parties and Democracy in Theoretical and Practical Perspectives..Implementing Intra-Party Democracy**, National Democratic Institute for International Affairs, Washington.
- Schlager, Catrina & Christ, Judith, (2014), **Modern Political Party Management..What Can Be Learned From International Practices?,** Friedrich-Ebert-Stiftung, Shanghai.
- Tjernstrom, Maja, (2012), **Parties and Candidates**, ACE Electoral Knowledge Network.
- Y. Hazan, Reuven & Rahat, Gideon, (2010), **Democracy Within Parties..Candidate Selection Methods and Their Political Consequences**, Oxford University Press, New York.